الأنباء
الخميس 18 اغسطس 2011

الجيش يخرج من حي الرمل باللاذقية واعتقالات في باقي المحافظات

تركيا تدعو دمشق لسحب الجيش من جميع المدن وموسكو تواصل إمدادها بالسلاح

صورة عن الانترنت لجانب من اعتصام المثقفين في إدلب للمطالبة بالافراج عن الاطباء والصيادلة المعتقلين

عواصم ـ وكالات: أعلن الجيش السوري انتهاء مهمته التي بدأها قبل يومين في مدينة اللاذقية.

وصرح العميد محمد حسن العلي مدير إدارة التوجيه المعنوي في وزارة الداخلية السورية للصحافيين بأن قوات حفظ النظام مدعومة بوحدة من الجيش أنهت مهمتها في حي الرمل الجنوبي بمدينة اللاذقية بعد أن وضعت حدا للمجموعات الإرهابية المسلحة التي روعت المواطنين الآمنين بممارساتها الإجرامية، مشيرا إلى أن هذه الوحدة من الجيش قد باشرت خروجها من حي الرمل.

قبل ذلك قال المرصد السوري لحقوق الإنسان ان «أكثر من 700 عنصر أمن نفذوا صباح أمس» حملة مداهمة للمنازل، وقاموا باعتقال «مواطنين من خلال قوائم في حي الرمل الجنوبي في اللاذقية».

وأشار الى «إطلاق الرصاص الكثيف في معظم الأحياء المعارضة للنظام حتى الساعة الرابعة فجرا».

وكشف مدير المرصد رامي عبدالرحمن في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس ان «قوات الأمن اعتقلت امس (الأول) أكثر من 400 شخص وزجت بهم في المدينة الرياضية والملاعب ودور سينما في اللاذقية».

ولفت الى «وقوع جرحى إلا ان الأهالي يخشون من إسعافهم الى المشافي خشية الاعتقال».

من جهة أخرى، ذكر مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان ان مواطنا كان يقف على شرفة منزله في قرية أبديتا بجبل الزاوية قتل صباح أمس «اثر إطلاق الرصاص عليه من قبل القوات السورية».

وأشار عبدالرحمن الى ان هذه القوات «كانت تنفذ عمليات عسكرية وأمنية في المنطقة».

وفي حمص، «قتل شخص برصاص قناصة فجر أمس في حي الأرمن» بحسب مدير المرصد.

وقال عبدالرحمن ان «حملة اعتقالات واسعة جرت في حي الخالدية في حمص، في الصباح حيث اعتقل حوالي 40 شخصا»، مشيرا الى «استمرار حملات الدهم وترويع المواطنين واقتحام البيوت».

وأضاف الناشط ان قوات أمنية كبيرة أخرى نفذت حملة مداهمات للمنازل فجر أمس «في حي ركن الدين في دمشق»، مشيرا الى ان العمليات تركزت في «الحارة الجديدة التي قطع التيار الكهربائي عنها».

وأسفرت الحملة عن اعتقال عشرات النشطاء، بحسب عبدالرحمن.

وذكر مدير المرصد ان «عناصر أمنية اقتحمت مساء امس الأول بلدة معضمية الشام الواقعة في ريف دمشق وداهمت المنازل والمزارع واعتقلت 5 نشطاء».

وتابع ان «الأجهزة الأمنية اعتقلت عشرات النشطاء عصر ومساء امس الثلاثاء خلال حملات مداهمة في الزبداني وحرستا وعربين في ريف دمشق».

على جانب آخر، نقل راديو «سوا» أمس عن ناشطين سوريين قولهم: «إن قوات الأمن اقتحمت صباحا مدينة عمدان بمحافظة حلب».

سياسيا، دعا وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو النظام السوري من جديد لوقف العمليات العسكرية ضد المتظاهرين وطالبه بوقف سفك الدماء وانسحاب الجيش من جميع المدن وإعادة الوضع إلى طبيعته.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن أوغلو قوله في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأردني ناصر جودة، ان تركيا مع الأردن تتمنى وتطالب بإعادة إحلال الاستقرار في سورية، مشيرا إلى أنه أجرى خلال اللقاء تقييما للتطورات في المنطقة وخصوصا في سورية.

وقال أوغلو في مؤتمر صحافي مع نظيره الأردني ناصر جودة «يجب أن تتوقف إراقة الدماء أولا وقبل كل شيء. يجب أن تتوقف العمليات العسكرية».

واستطرد «إذا استمرت العمليات في سورية وأصبحت مشكلة إقليمية فمن الطبيعي ألا تبقى تركيا بلا حراك».

وأجاب ردا على تقرير إخباري يفيد بأن تركيا قد تقيم منطقة عازلة على طول حدودها مع سورية قائلا إن مثل هذا التطور غير قائم حاليا.

وتابع «نتحدث عن حدود ممتدة 900 كيلومتر. لا يمكننا الحديث عن مثل هذا التطور في الوقت الحالي».

من جانبه قال ناصر جودة إن هناك ضرورة للوقف الفوري لجميع أعمال العنف والعمليات العسكرية التي تقوم بها الإدارة السورية ضد المتظاهرين المدنيين هناك.

يأتي ذلك في وقت أعلن فيه رئيس المجموعة الروسية العامة «روس أوبورون اكسبورت» ان روسيا لاتزال تزود سورية بالسلاح على الرغم من الضغوط الدولية التي تطالبها بوقف صادرات الأسلحة الى دمشق.

وقال اناتولي ايسايكين بحسب ما نقلت عنه وكالة انترفاكس للأنباء «مادامت ليست هناك عقوبات ولا أمر من الحكومة فإننا ملتزمون الوفاء بتعهداتنا التعاقدية وهذا ما نفعله في الوقت الحالي».

جاء كلام ايسايكين خلال مؤتمر صحافي في المعرض الدولي للطيران في يوكوفسكي قرب موسكو ردا على سؤال لصحافي سأله عما اذا كانت موسكو ستنفذ عقود الاسلحة الموقعة بينها وبين دمشق.

وبدا ذلك ردا على دعوة وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كبينتون الشركاء التجاريين لسورية الى وقف تبادلاتهم مع دمشق.

في غضون ذلك، أعلنت وزارة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية أمس ضم 12 اسما لشخصيات سورية وإيرانية الى قائمة الشخصيات المفروض عليهم حظر دخول البلاد وتجميد أرصدتها في البنوك السويسرية وأصول ممتلكاتها ان وجدت.

وبحسب الوزارة فان القائمة الجديدة تشمل ذو الهمة شاليش رئيس وحدة حماية الرئيس السوري بشار الأسد ومدير الإسكان العسكري رياض شاليش واثنين من الشركاء الاقتصاديين لماهر الأسد هما خالد قدور ورائف القوتلي ورئيس فرع الأمن العسكري في مدينة حماة محمد مفلح.

كما تشمل القائمة مدير ادارة امن الدولة (الفرع 251) اللواء توفيق يونس ووزير الدفاع السابق العماد علي حبيب محمود.

ومن الجانب الايراني ضمت القائمة السويسرية اسمي قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري وقائد فيلق القدس التابع له قاسم سليماني.

وبحسب الوزارة فقد ضمت القائمة أسماء شركات سورية هي «صندوق المشرق للاستثمار» وشركة «بنا للعقارات» وهما مملوكتان لرامي مخلوف و«مجموعة حمشو الدولية» المملوكة لرجل الاعمال السوري محمد حمشو لمساندته النظام السوري.

سويسرا تضيف 12 شخصية ومؤسسة سورية لعقوباتها

المعلم: انكشاف أبعاد وخلفيات التآمر الذي يستهدف سورية

اكد وزير الخارجية والمغتربين السوري وليد المعلم انكشاف ابعاد وخلفيات عملية التآمر التي تستهدف سورية، مشيرا الى اعمال التحريض والتشويه للحقائق التي تقوم بها بعض الدول لاتخاذ مواقف ضغط على سورية تحت ذريعة وقف العنف.

وانتقد المعلم، خلال العرض السياسي الذي قدمه خلال جلسة مجلس الوزراء مساء الثلاثاء الماضي، تجاهل بعض الدول «جرائم المجموعات الارهابية المسلحة والتي هي سبب العنف الذي تشهده بعض المدن والمناطق السورية». واشار مجلس الوزراء الى التلاحم الجماهيري والوحدة الوطنية في مواجهة هذه المؤامرة وافشالها والى دور وتضحيات الجيش السوري وقوى الامن الداخلي في التصدي للمجموعات الارهابية المسلحة واعادة الامن والاستقرار للمناطق التي روعتها تلك المجموعات.

● دمشق ـ هدى العبود

الحكومة اليمنية تتهمها بالانقلاب على الشرعية

اليمن: المعارضة تعلن عن تأسيس مجلس وطني وتتهم صالح بإعلان حرب على الشعب

علي عبدالله صالح

صنعاء ـ أ.ف.ب: أعلنت المعارضة اليمنية أمس عن تشكيل مجلس وطني يضم كل الأطراف المطالبة برحيل الرئيس علي عبدالله صالح غداة إعلانه المفاجئ عن عودته قريبا من الرياض حيث نقل للعلاج اثر اعتداء مطلع يونيو.

وقال سلطان العتواني عضو اللقاء المشترك وزعيم الحزب الوحدوي الناصري لوكالة فرانس برس ان «المجلس الوطني سيقود قوى الثورة المصممة على المقاومة حتى رحيل علي عبدالله صالح».

ويفترض ان يضم هذا المجلس المدعو الى تنسيق الاحتجاج وإعداد برنامج للتوصل الى إسقاط النظام، أحزاب اللقاء المشترك ومن بينها حزب الإصلاح الإسلامي، والشبان المتظاهرين في شوارع اليمن وممثلي المجتمع المدني وأعضاء الحراك الجنوبي والمتمردين الشيعة في الشمال وشخصيات مستقلة.

لكن الناطق باسم حزب المؤتمر الشعبي الحاكم طارق الشامي حذر من أنه «بإنشاء هذا المجلس توقع المعارضة شهادة وفاة المبادرة الخليجية»، في إشارة الى خطة للخروج من الأزمة وضعتها الدول الخليجية بالتشاور مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

واضاف الشامي ردا على سؤال لوكالة فرانس برس عن خطر اندلاع حرب أهلية ان معدي المشروع «يبرهنون على أنهم لا يؤيدون حلا سلميا ويدعون الى مؤامرة ضد النظام الشرعي».

وتابع «لن نسمح بجرنا الى العنف». وكان نائب وزير الإعلام عبده الجندي رأى بعد الإعلان عن عزم المعارضة تشكيل مجلس انتقالي ان هذه الخطوة «انقلاب على الشرعية الدستورية وتغليب لإرادة هذه الأحزاب على إرادة الشعب التي عبر عنها في صناديق الاقتراع». وقال ان «هذا المجلس اما انه سيولد ميتا كسابقاته او انه سيكون دعوة لحرب وهذه الخطوة من قبل المشترك تعني إلغاء لثورتي سبتمبر وأكتوبر وما تحقق في 22 مايو وتمردا على كل المؤسسات الدستورية وتطاولا على القوات المسلحة والشعب».

وكان الرئيس صالح ظهر بصحة جيدة متحدثا بنبرة تحد وحزم أمس الأول.

واتهم المعارضة بأنها «سرقت» شعارات الشباب المتظاهرين الذين يشاركون في الاحتجاجات ضد نظامه قائلا انهم مجموعة من «السلفيين، القاعدة، طالبان».

ووصف المعارضة قبل أن تجتمع أمس في صنعاء بانها «قلة قليلة طرحت شعارات ثورة الشباب.. من أصحاب المصالح الضيقة وعديمي التفكير».

واضاف انه لن يسلم السلطة «للانتهازيين، وتجار الحروب، والمتاجرين بالأرض، أصحاب الأمراض المزمنة» الذين قال انهم «سرقوا ثورة الشباب» والثورة عندهم هي «منع البترول والكهرباء عن المواطنين».

واغتنم الرئيس اليمني فرصة خطابه ليعلن عودته قريبا الى البلاد قائلا «الى اللقاء في صنعاء قريبا».

وقد اعتبر قانونيون معارضون للنظام هذا الخطاب بمثابة إعلان حرب ضد الشعب اليمني، وطالبوا المجتمع الدولي بالضغط من أجل عدم عودته لليمن، كما اعتبروا أن إلقاءه من العاصمة السعودية يتعارض مع موقف المملكة من المبادرة الخليجية.

جاء ذلك في بيان أصدرته ما بات يعرف باسم «اللجنة القانونية في ساحة التغيير بصنعاء» ونقله المركز الإعلامي للتجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمون أكبر أحزاب المعارضة عضو تحالف اللقاء المشترك).

وقال البيان: إن على المجتمع الدولي وفي مقدمتهم مجلس الأمن الدولي والمجلس الأعلى لحقوق الإنسان سرعة التدخل والضغط لمنع صالح من العودة إلى اليمن وإيقاف تصريحاته التحريضية التي تدعو للحرب والفتنة.

وتابع البيان: إن خطاب صالح من الرياض، إعلان حرب ضد الشعب اليمني وتشجيع لبقايا النظام على قتل المواطنين اليمنيين الذين خرجوا إلى الساحات بصورة سلمية حضارية للتعبير عن حقهم في اختيار من يحكمهم.

سنغافورة تعد لأول انتخابات رئاسية تنافسية منذ عام 1993

سنغافورة ـ د.ب.أ: تعد سنغافورة الساحة لأول انتخابات رئاسية تنافسية منذ عام 1993، وذلك بعدما قدم المرشحون الأربعة المؤهلون للمنافسة في الانتخابات المقررة في 27 أغسطس الجاري أوراق ترشيحهم امس. ويحمل جميع المرشحين الأربعة الذين تم قبول أوراق ترشيحهم اسم عائلة واحدا هو «تان» ولكنهم ليس بينهم صلة قرابة. وتعد منافسة أربعة مرشحين على الرئاسة أمرا تاريخيا بالنسبة لسنغافورة. ومنذ عام 1993 يجري اختيار الرئيس في سنغافورة، وهو منصب شرفي إلى حد كبير ويمارس مهامه بشكل أساسي بناء على مشورة مجلس الوزراء، بنظام الانتخاب المباشر. ولكن كان يتم في أغلب الاحيان اختيار الرئيس بالتزكية نظرا للشروط الصارمة التي ترى اللجنة ضرورة توافرها في المرشحين. ومن المرشحين الأوفر حظا في الانتخابات نائب رئيس الوزراء السابق، تو ني تان (71 عاما) الذي يحظى بالفعل ببعض التأييد من جانب كبار القادة والنقابات العمالية. والمرشحون الثلاثة الآخرون هم النائب البرلماني السابق تان تشينج بوك (71 عاما) والرئيس السابق لشركة «إن.تو.يو.سي انكم» للتأمين تان كين ليان (63 عاما) والسياسي المعارض سابقا تان جي ساي (57 عاما). ويتنافس المرشحون الأربعة على منصب الرئاسة ليخلف الفائز الرئيس الحالي إس.آر.ناثان (87 عاما) الذي أعلن في وقت سابق انه سيستقيل من المنصب عندما تنتهي فترة ولايته الثانية ومدتها ستة أعوام في 31 الجاري.

بريطانيا توسع صلاحيات حظر التجول بعد الاضطرابات

لندن ـ وكالات: صرحت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي بأن بريطانيا تفكر في توسيع صلاحيات حظر التجول لمنع تكرار اعمال الشغب واسعة النطاق والحرق والسلب والنهب التي ضربت لندن ومدنا كبرى اخرى الاسبوع الماضي.

وقالت ماي: من الواضح بالنسبة لي انه ما دمنا نتسامح مع هذا النوع من السلوك المعادي للمجتمع الذي يحدث كل يوم في مختلف انحاء البلاد، فإننا سنرى باستمرار مستويات عالية من الجريمة وانعدام احترام الملكية الخاصة واحتقار حياة المجتمع.

وفي خطاب بشأن اصلاح الشرطة في لندن، سعت ماي لتهدئة الاجواء المتوترة المتزايدة بين الشرطة والسياسيين عن طريق استبعاد احتمال الاستعانة برجل شرطة غير بريطاني لشغل منصب رئيس شرطة سكوتلانديارد الجديد.

وقالت ماي ان رئيس شرطة بلدية لندن يلعب «دورا شرطيا متميزا بالنسبة للامن القومي، ولذلك دائما ما كان يشغل هذا المنصب مواطنا بريطانيا.

واضافت ماي: بالطبع كما تعرفون نحن نسعى دائما للحصول على المشورة من الخارج وكما تعرفون فإن بيل براتون سيقدم المشورة بالاضافة لآخرين بشأن جرائم العصابات.

وقالت: لكنني سأقول ايضا انني اؤمن بشدة باننا سنتمكن من العثور بين صفوفنا على المحارب القوي للجريمة المؤهل لقيادة شرطة العاصمة والقضاء على الجريمة في عاصمتنا.

من جهة اخرى، حذر القائم بأعمال قائد شرطة لندن تيم غودين رجاله من الافراط في تناول المأكولات التي يقدمها لهم الناس وتأثيرها في زيادة اوزانهم.

وقالت هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) ان سكان لندن يقدمون الطعام والكعك وحتى وجبات من ثلاثة اطباق لرجال الشرطة لشكرهم على التعامل مع اعمال الشغب الاخيرة وحماية احيائهم.

واضافت ان غودين طلب من موظفيه عدم قضاء الكثير من الوقت في الاكل، وحذرهم مداعبا من ان ذلك سيجعلهم في نهاية المطاف يملكون جسما مثل جسده، في اشارة الى جسمه الممتلئ.

بريطانيا: فضيحة التنصت تطفو على السطح مجدداً

لندن ـ د.ب.أ: اخذت فضيحة التنصت على الهواتف التي تورطت فيها الامبراطورية الاعلامية للملياردير الاسترالي روبرت مردوخ منحى جديدا بعد نشر وثائق تكشف وجود تناقضات في الدلائل التي قدمها جيمس مردوخ نجل امبراطور الاعلام امام لجنة برلمانية الشهر الماضي. وذكر اعضاء في لجنة الثقافة والاعلام والرياضة في البرلمان امس انه من الممكن استدعاء جيمس مردوخ (38 عاما) مجددا خلال جلسة استماع اخرى للجنة البرلمانية.

وتتركز الوثائق الجديدة التي نشرتها اللجنة حول خطاب كتبه كليف غودمان المحرر السابق بصحيفة «نيوز اوف ذي ورلد»، وذكر فيه ان عمليات التنصت على الهواتف كانت تتم مناقشتها على نطاق واسع داخل الصحيفة الشعبية في عهد رئيس تحريرها السابق اندي كولسون. وقال غودمان في الخطاب ان هذا الاجراء (التنصت على الهواتف) كانت تتم مناقشته على نطاق واسع في الاجتماع التحريري اليومي للصحيفة حتى منع رئيس التحرير الاشارة بشكل علني الى هذا الامر.